مواطنون طالبوا بعدم تطبيقه لمخالفته بعض مواد الدستور حسب ادعائهم

«المحكمة الدستورية» : النظر في الطعن الدستوري بقانون البصمة الوراثية سيكون بجلسة 21 ديسمبر

الدستورية تحدد 21 ديسمبر المقبل للنظر في طعن قانون البصمة الوراثية

قررت المحكمة الدستورية امس قبول الطعون المقدمة بعدم دستورية قانون البصمة الوراثية شكلا وحددت جلسة 21 ديسمبر المقبل للنظر فيها وسماع المرافعات من قبل الطاعنين.

وكانت المحكمة الدستورية تلقت طعونا دستورية مقدمة من قبل مواطنين بخصوص عدم دستورية قانون البصمة الوراثية في ال13 من يونيو الماضي ومخالفته بعض مواد الدستور حسب ادعائهم.

وكان مجلس الامة اقر في الاول من يوليو عام 2015 في جلسته التكميلية الاقتراح بقانون بشان البصمة الوراثية في مداولتيه الاولى والثانية واحالته للحكومة.

وقالت المذكرة الايضاحية ان الاقتراح بقانون تم اعداده رغبة من المشرع في كفالة الوسائل التي تساعد وزارة الداخلية على القيام برسالتها لحماية الامن وسرعة التعرف على ذاتية مرتكبي الجرائم التي يقترفونها اعتداء على الانفس والاموال والاعراض.

واضافت المذكرة انه تم اعداد هذا القانون بشأن البصمة الوراثية ويتضمن (13 مادة) لتسهيل اجراءات جمع الاستدلالات من اجل كشف الجرائم وتحديد ذاتية مرتكبيها والتعرف على اشخاص الجثث المجهولة.

ونصت المادة الثانية من القانون على انشاء قاعدة بيانات بوزارة الداخلية للبصمة الوراثية وحفظ البصمات الناتجة عن العينات الحيوية المأخوذة من الاشخاص الذين يطبق عليهم هذا القانون فيما احالت المادة الثالثة الى اللائحة التنفيذية تنظيم احكام اخذ العينات الحيوية واجراء فحص البصمة الوراثية وتسجيلها بقاعدة البيانات المذكورة في المادة السابقة.

وحددت المادة الثامنة عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة وغرامة لا تزيد على عشرة الاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين لكل من امتنع عمدا بغير عذر مقبول عن اعطاء العينة الحيوية الخاصة به او بمن ن له عليهم ولاية او وصاية او قوامة.

ونصت المادة الخامسة من القانون على ان للجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة الاستعانة بقاعدة بيانات البصمة الوراثية في تحديد ذاتية مرتكب الجريمة والمشتبه فيهم والتعرف على ذويهم وتحديد اشخاص الجثث المجهولة واي حالات اخرى تقتضيها المصلحة العليا للبلاد او تطلبها المحاكم وجهات التحقيق المختصة.

ونصت المادة ال11 على ان تسري احكام هذا القانون على جميع المواطنين والمقيمين والزائرين وكل من دخل الاراضي الكويتية على نحو تنظمه اللائحة الداخلية.

أطلق 8 الاف سمكة من نوع «السبيطي» في جون الكويت ضمن حملته لإثراء المخزون فى البلاد

معهد الأبحاث : تسلمنا رسميا «محمية اللياح»

جانب من توقيع العقد

اطلاق 8 الاف سمكة في جون الكويت

اعلن معهد الكويت للابحاث العلمية تسلمه محمية اللياح رسميا امس في مجلس الوزراء من رئيس لجنة متابعة القرارات الأمنية الفريق محمد البدر.

وقالت مدير عام المعهد الدكتورة سميرة عمر لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان محمية اللياح بعد تسلم المعهد لها رسميا تنظم الان إلى المحميات والمواقع التي تكون تحت إشراف المعهد مواكبا بذلك خطط دولة الكويت لإعادة تأهيل البيئة والمحافظة عليها.

واضافت ان المعهد سيقوم بوضع خطة لإعادة تأهيل المحمية طبقا للمواصفات العالمية ووضع خطط إعلامية توعوية للتعريف بأهمية المحافظة على بيئتنا الكويتية اذ ان موقع محمية اللياح يعتبر مهما جغرافيا فهي مصد طبيعي للرياح المحملة بالأتربة ما يخفف من ظاهرة الغبار والكثبان الرملية. وأكدت حرص المعهد على التعاون مع جميع الجهات والمؤسسات في دولة الكويت التي تريد العمل للصالح العام في جميع المجالات.

من جانبه قال الفريق محمد البدر ل (كونا) ان هذا النوع من التعاون مطلوب بين الجهات الحكومية في الدولة إيمانا بالدور الملقى على عاتقنا للحفاظ على البيئة الكويتية حفاظا على مستقبل الأجيال القادمة.

وأكد ان بذرة ما نزرعه الان سيجني ثماره ابناؤنا بالمستقبل لينعموا ببيئة صحية سليمة في دولة الكويت

ومن جانب اخر اطلق معهد الكويت للابحاث العلمية امس 8 الاف سمكة من نوع (السبيطي) في جون الكويت ضمن حملته الثانية لإثراء المخزون السمكي في البلاد.

وأوضح بيان صحافي صادر عن المعهد ان الاسماك التي تم اطلاقها هي من نوع (السبيطي) وجميعها من إنتاج المعهد في منطقة الخويسات شمال جون الكويت.

وأضاف ان هذه المشاركة تاتي في اطار حرص المعهد على مواجهة "الانهيار الحاد" في المخزون السمكي اذ نجح مركز أبحاث البيئة والعلوم الحياتية التابع للمعهد في استزراع سمك (السبيطي) في الأحواض الخاصة ببرنامج الزراعة المائية.

وذكر البيان ان المعهد قام بتنفيذ حملة إثراء المخزون السمكي الثانية منذ مطلع شهر اكتوبر الحالي بمشاركة جهات حكومية عدة بهدف اطلاق 135 الف سمكة من نوع (السبيطي والهامور) في جون الكويت والمحميات الصناعية داخل البحر حفاظا على الموارد الطبيعية والبيئة البحرية للبلاد

أكد أن الغطاء الأخضر بدأ يتأثر إلى حد كبير بسبب زيادة العمران والرعي

بورحمة : الكويت تولي قضايا البيئة اهتماما كبيرا

الجنون : المؤتمر ناقش موضوع النفايات وتحولها من مشكلة الى فرصة لاستثمارها

جانب من المؤتمر

اكد مدير ادارة المحميات في مركز الكويت للعمل التطوعي فوزي بورحمه امس ان الكويت تولي قضايا البيئة اهتماما كبيرا.

واشار بورحمه في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) خلال مشاركته في اعمال المؤتمر الدولي التطوعي السابع تحت عنوان (التطوع في خدمة البيئة العربية) الى اهمية المحميات الطبيعية في الحفاظ على البيئة.

وشدد على اهمية دور المحميات في تعزيز الظروف البيئية وتحسينها لا سيما ان الغطاء الاخضر بدأ يتاثر الى حد كبير بسبب زيادة العمران والرعي الجائر لافتا الى ان مركز الكويت للعمل التطوعي برئاسة الشيخة امثال الاحمد الجابر الصباح يبذل جهودا كبيرة لتشجيع الانشطة الهادفة لحماية البيئة.

واوضح بورحمه ان المؤتمر استعرض تجربة دولة الكويت والجهود المبذولة لزيادة المساحات المزروعة من شجرة (الطلح) المعمرة التي تنفرد الكويت بزراعتها مؤكدا الاهمية البيئية لهذه الشجرة من ناحية جذب الطيور ومقاومتها للظروف المناخية الصعبة وتحولها كاحد مصادر الرعي والظل في الصحراء التي زرع منها نحو خمسة الاف شجرة.

بدوره قال نائب رئيس الاتحاد العربي للعمل التطوعي ورئيس مركز لبنان للعمل التطوعي الدكتور محمد علي الجنون ل(كونا) ان «المؤتمر يهدف إلى زيادة الاهتمام بالشان البيئي وطرح الحلول من قبلنا كمتطوعين لتشجيع العناية بالقضايا البيئية».

وقال الجنون ان المؤتمر ناقش موضوع النفايات وتحولها اليوم من مشكلة الى فرصة لاستثمارها اقتصاديا مشيرا الى ان العمل التطوعي أصبح اليوم حاجة ملحة لتعزيز ثقافة خدمة المجتمع في جميع مجالاته للنهوض به وتحديدا في الجانب البيئي.

واضاف انه على كل دولة ان تاخذ بالبعد البيئي لتحقيق التنمية لافتا الى ان العالم العربي يحتاج في سعيه لتحقيق تنمية حقيقية الى التخطيط لتحسين ظروف البيئة ونشر الوعي البيئي لدى المواطنين.

من جهته أشاد رئيس الاتحاد العربي للعمل التطوعي الدكتور يوسف الكاظم في كلمته خلال الافتتاح بدور الاتحاد وتواصله مع جميع الفعاليات في الدول الاعضاء لخدمة العمل التطوعي معتبرا ان التطوع يؤدي دورا هاما في تفعيل العمل البيئي.

واشار الكاظم إلى ان الاتحاد عقد اتفاقية مع الامم المتحدة تتعلق بالمتطوعين في الدول العربية الى جانب تنفيذه عددا من برامج العمل التطوعية على المستويين العربي والدولي.

بدورها اعتبرت ممثلة وزير البيئة المهندسة لينا بموت ان الهم البيئي يشكل احد اهم التحديات التي تواجه الدول العربية مشددة على اهمية العمل التطوعي الذي يشمل مختلف ميادين الحياة لاسيما البيئية منها.

يذكر ان المؤتمر الذي ينظمه مركز لبنان للعمل التطوعي والاتحاد العربي للعمل التطوعي بالشراكة مع وزارة البيئة في بيروت استعرض انجازات الاتحاد وتجارب الدول المشاركة في القضايا البيئية

شدد على أهمية مشروع البوابة الإلكترونية البيئية الذي تقدمت به الكويت

عبدالله الأحمد : نحتاج إلى إستراتيجية بيئية خليجية مشتركة

الأحمد اثناء مشاركته بالاجتماع

اكد المدير العام للهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت رئيس مجلس الإدارة الشيخ عبدالله الأحمد امس اهمية

العمل وفق استراتيجية بيئية خليجية مشتركة لتفعيل رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لتعزيز المسيرة المباركة لمجلس التعاون الخليجي.

جاء ذلك في تصريح صحفي للشيخ عبد الله الأحمد لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب ترؤسه وفد دولة الكويت المشارك في افتتاح أعمال الاجتماع ال38 لوزراء ووكلاء البيئة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انطلقت أعماله بمدينة جدة.

وذكر ان رؤية خادم الحرمين الشريفين قدمت في الدورة (36) للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي ونصت على تعزيز مكانة مجلس التعاون الدولية والإقليمية واحتوت على مضامين سامية في مجال المحافظة على البيئة البحرية ومعالجة التصحر ونضوب المياه الجوفية والتغير المناخي وتشجيع العمل التطوعي في مجال البيئة.

ولفت إلى تجربة الكويت في إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة والاشراف على الحميات ومراجعة قانون البيئة ولائحته التنفيذية.

وقال " إن الخطة الاستراتيجية لأعمال الدورة 38 وما تضمنتها من مبادرات وبرامج تأتي في سياق توحيد الانظمة البيئية الخليجية وتستند الى النظام الأساسي لمجلس التعاون والقرارات والتوجيهات المتعلقة بالعمل المشترك والتي أقرها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس".

وشدد الشيخ عبد الله الاحمد على اهمية مشروع البوابة الإلكترونية البيئية الخليجية الذي تقدمت به دولة الكويت كاحدى الآليات التنفيذية الحورية لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين مشيرا إلى وجود مراحل تطوير لاحقة للبوابة ستكون ضمن أعمال لجان الاستراتيجية الخليجية.

وأشاد الشيخ عبدالله الأحمد الصباح بتكليف الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون وما قامت به من خلال إعداد الإطار العام للاستراتيجية البيئية الخليجية.

ولفت إلى وجود خطوات مستقبلية مهمة مثل مشروع القانون البيئي الموحد لدول المجلس والذي اعتمد بشكل كبير على قانون حماية البيئة لدولة الكويت وذلك لكونه من أحدث وأفضل القوانين البيئية التي تفرض الالتزام البيئي.

كما أشار الى البدء في اعداد (دليل الخطوات الاسترشادية لتقييم المردود البيئي لدول مجلس التعاون الخليجي) الهادف للارتقاء بالأنظمة البيئية وتنسيق الجهود لتحقيق التنمية المستدامة لدول المجلس والذي نأمل أن يتم إقراره قريبا.

واعرب الشيخ عبدالله الاحمد عن تطلعاته الكبيرة الى مواصلة الجهود لإعلاء شان العمل البيئي المشترك لمجلس التعاون الخليجي

في عدد من المناطق

«الأشغال» : اتفاقيات بـ5.8 مليون دينار لتنفيذ أعمال بنية تحتية

العنيم أثناء توقيع الاتفاقيات

وقعت وكيل وزارة الأشغال العامة الكويتية المهندسة عواطف الغنيم ثلاث اتفاقيات بقيمة 5ر8 مليون دينار تشمل أعمالا خاصة بالبنية التحتية لعدد من المناطق في الكويت.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي امس ان الاتفاقية الأولى تشمل الاشراف على اعادة تاهيل وتطوير البنية التحتية للمرحلة ال15 بمنطقتي غرناطة و(صباح الناصر) القديمة بكلفة اجمالية تبلغ 2ر3 مليون دينار.

وأضافت أن هذه الاتفاقية تشمل اعمال تنفيذ شبكة مياه الصرف الصحي بطول 36000 متر وإعادة تاسيس وصلات المنازل بطول 17000 متر وتنفيذ 57000 متر مسح بدوائر تلفزيونية مغلقة وتنفيذ 630 مترا لخطوط أنابيب صرف صحي محتملة للتوسعة في المستقبل والمسح بدوائر تلفزيونية مغلقة.

وأشارت إلى أن الاتفاقية تشمل أيضا تنفيذ 27 كيلو مترا من الطرق مع علامات ولوحات المرور المرتبطة بها والتحويلات المؤقتة لتنفيذ أعمال الطرق اضافة لاستبدال الأجزاء التالفة والمعيبة من خطوط أنابيب صرف مياه الأمطار وإضاءة الطرق والأعمال المدنية للهوائف. وبينت الوزارة ان الاتفاقية الثانية تتضمن الاشراف على إعادة تاهيل وتطوير البنية التحتية بمنطقة الأندلس بكلفة اجمالية تبلغ 2ر19 مليون دينار وتشمل تنفيذ أعمال شبكة للصرف الصحي بطول 56 كيلو مترا باقطار مختلفة إضافة لشبكة تصريف مياه الأمطار بطول 43 كيلو مترا وشبكة خطوط للهاتف وإنارة الشوارع. وذكرت ان الاتفاقية الثالثة تتعلق بتفعيل بند الاشراف على أعمال عقد إنشاء وإنجاز الخط الرئيسي للصرف الصحي الواصل بين منطقتي السرة والرقعي بقيمة اجمالية تبلغ 1ر3 مليون دينار.

وأفادت أن تنفيذ الخط الرئيسي لمياه الصرف الصحي يبدأ من منطقة السرة وينتهي بمنطقة الرقعي وصولا إلى محطة (7 ايه) على امتداد الجهة الجنوبية من الطريق الدائري الرابع بطول اجمالي قدره 8648 مترا وباقطار مختلفة منها بطول 4534 مترا بقطر 1800 ملليمتر بطول 4114 مترا وبقطر 1400 ملليمتر.

وقالت الوزارة ان مشروع هذه الاتفاقية يشمل خطا يقع على امتداد الجهة الشمالية من الطريق الدائري الرابع بطول 829 مترا وبقطر 600 ملليمتر لربط نقاط اتصال في المستقبل إلى الخط الرئيسي اضافة الى تغطية لحماية اماكن عبور الخط الرئيسي عبر التقاطعات على امتداد الطريق الدائري الرابع.

وأوضحت ان المشروع يشمل أيضا انشاء منهول جديد بالقرب من المنهول (1.2 ان) المرتبط بمحطة الضخ (ايه 7) لتهدئة تدفقات مياه الصرف الصحي في الخط الرئيسي قبل دخولها محطة الضخ (ايه 7) علاوة على اعمال إعادة تغطية جميع الطرق وأماكن العمل إلى ما كانت عليه قبل تنفيذ الأعمال